

المبحث الثالث

اتفاقيات المراسلين

Correspondent's agreements

تتكون الاتفاقيات المعقودة مع البنوك المراسلة من كتب متبادلة بين البنك المحلي والبنك الخارجي. وقد يبدأ البنك المحلي بالكتابة إلى البنك الخارجي مبيناً رغبته في إنشاء علاقة مراسل مع البنك الخارجي والخدمات التي سوف يحتاجها من ذلك المراسل ويطلب البنك المحلي في كتابه من البنك الخارجي تزويده بشروط تعامله وبأنواع وحدود التسهيلات التي بإمكانه منحها. وفي حالة رد البنك الخارجي بالإيجاب يبين في رده موافقته على تقديم الخدمات المطلوبة وشروط تعامله وأنواع وحدود التسهيلات الممنوحة. وقد يبدأ البنك الخارجي بالكتابة لاحقاً لزيارة أحد مندوبيه للبنك المحلي مبيناً في كتابه رغبته في التعامل مع البنك المحلي ويعرض رسمياً الخدمات والتسهيلات وشروط التعامل التي يكون المندوب قد اتفق عليها مع إدارة البنك أثناء زيارته.

أ - شروط التعامل Terms and conditions

تتكون شروط التعامل Terms and conditions من العمولات والمصاريف التي يتقاضاها البنك المراسل على مختلف عملياته المصرفية العادية وتكون في العادة مدونة طي نشرة رسمية يصدرها البنك المراسل وغالباً ما تكون شروط التعامل موحدة نظامياً من قبل السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي أو باتفاق البنوك فيما بينها من خلال جمعية البنوك. ويتم عادة توحيد شروط التعامل باتفاق البنوك من خلال جمعية البنوك بإشراف البنك المركزي الذي يقوم بفرض شروط التعامل المتفق عليها على الجهاز المصرفي إلا أن شروط التعامل الموحدة غالباً ما تكون الشروط القصوى، وباستطاعة أي بنك محلي أن يخفض هذه الشروط لقاء قيام البنك المراسل بتخفيض شروطه بشكل مماثل. ويعتمد

تخفيض العمولات على حساب دقيق تجريه إدارة البنك. فإذا ما افترضنا تساوي حجم العمل المتبادل بين بنك محلي ومراسله الخارجي قد لا يكون من مصلحة أي من البنكين العمل على تخفيض أرباحه بتخفيض عمولاته. وتحمل البنوك عملائها جميع العمولات والمصاريف الداخلية أو الخارجية المترتبة على تقديم البنك لخدماته المصرفية. إلا أنه إذا كانت هيكليّة تعامل البنوك المحلية مع الخارج غير متوازية بمعنى أن البنوك المحلية لا تستلم من البنوك الخارجية حجم عمل مماثل لذلك الذي ترسله لها، تصبح البنوك المحلية في وضع تستطيع به المطالبة بتخفيض عمولات البنوك المراسلة من جانب واحد وذلك انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل.

وعلى سبيل المثال وإذا ما أخذنا بالاعتبار هيكليّة الاقتصاد السوري وتجارته الدولية نجد أن سورية تستورد أكثر مما تصدر مما يدل على أن المراسل الخارجي بشكل عام قد يرسل عمليات أقل للبنك المحلي مقابل عمليات أكثر يستلمها من المحلي. وقد يتساءل البعض لماذا يسعى البنك المحلي إلى تخفيض عمولات مراسله طالما أن العميل المحلي هو الذي يتحمل عبء تلك العمولات، والجواب هنا يكمن في نجاح البنك المحلي في منافسة بقية البنوك المحلية على تسويق خدماته. إذ كلما نجح ذلك البنك في تخفيض عمولات مراسله كلما نجح في تخفيض كلفة عملياته مقارنة ببقية البنوك وذلك لمصلحة وحساب عملائه وهذا يساعد في اجتذاب العملاء وفي زيادة حجم العمل والأرباح على المدى البعيد. أما إذا لم يستطع البنك المحلي تخفيض عمولات مراسله فقد يستطيع بالمقابل الحصول على تسهيلات خاصة في إطار التسهيلات العامة التي يوافق البنك المراسل على منحها.

ب - فتح الحساب وحدود التسهيلات Accounts and lines of credit

يعتبر فتح الحساب بالعملة الأجنبية لدى البنك المراسل شرطاً أساسياً من شروط بدء التعامل مع ذلك البنك. إذ إن تنفيذ معظم الخدمات المصرفية من قبل

ذلك البنك لابد وأن يتم عبر ذلك الحساب، وعليه تخضع عملية فتح الحساب لمفاوضات بين البنكين يتم الاتفاق من خلالها على نوع الحساب وعلى إمكانيات تقاضيه للفوائد في ضوء الأنظمة النقدية السائدة في بلد المراسل وطريقة احتساب تلك الفوائد ومواعيد تحقق قيدها. كما ويتم الاتفاق على حدود التسهيلات التي يمنحها البنك المراسل.

تتكون التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك المراسل وتسمى Lines of credit بشكل رئيسي من حدود الائتمان التي يوافق البنك المراسل على منحها للبنك المحلي وذلك لأغراض كشف الحساب لمدة محددة lean advances وتعتبر هذه تسهيلات ائتمانية مباشرة. كما وتمنح حدود تسهيلات غير مباشرة لأغراض تعزيز الاعتمادات المستندية وقبول السحوبات الزمنية العائدة لها أو لعمليات تحصيل البوالص، أو تعزيز الكفالات الخارجية.

ويحدد البنك المراسل سقف التسهيلات الممنوحة في ضوء تقييمه لقوة مركز البنك المحلي وكفاءة إدارته وسلامة أوضاعه المالية وأوضاع البلد بشكل عام ومستوى موجوداته من العملات الأجنبية بشكل خاص كما ويعطي وزناً خاصاً لأنظمة مراقبة العملة الأجنبية ومدى مراقبة البنك المركزي لأوضاع البنوك التجارية من خلال تطبيقه لأحكام قانون البنوك أو القوانين المماثلة له. وجدير بالذكر أن بعض أنظمة مراقبة العملة تمنع البنوك التجارية من كشف حساباتها في الخارج، إلا أن هذا لا يمنع البنك التجاري من الحصول على حدود تسهيلات مباشرة بالنظر لدوام إمكانية كشف الحساب نتيجة لتحقيق التزامات عرضية على البنك المحلي مثل تسديد قيمة اعتمادات مستنديه قائمة أو كفالات قائمة لصالح مستفيدين في الخارج إذ إن البنك التجاري لا يحتفظ بكامل قيمة تلك الالتزامات في حسابات الجارية في الخارج بالنظر لطبيعتها العرضية من جهة أو لكون مقدار ما يستطيع البنك التجاري الاحتفاظ به من أرصدة أجنبية مقابل

التزاماتها العرضية محدداً بموجب أحكام قانون مراقبة العملة، والتعليمات الصادرة استناداً إليه.

قد لا يحتاج البنك المحلي إلى فتح حساب بالعملة الأجنبية لدى البنك المراسل المنوي بدء التعامل معه. وفي هذه الحالة يجب الاتفاق مع البنك المراسل على نمط تغطية تنفيذ الخدمات المصرفية بالعملة الأجنبية. وقد يكون ذلك بتفويضه بالسحب مباشرة على حساب البنك المحلي لدى مراسل آخر في نفس البلد و/أو على مراسلين آخرين في بلاد أخرى وذلك حسب نوع عملة العمليات المنفذة. وكمثال بالإمكان تصور قيام بنك سوري بإنشاء علاقة مراسل مع بنك فرنسي دون فتح حساب لدى ذلك البنك. وفي هذه الحالة يفوض البنك السوري البنك الفرنسي بالسحب على حسابه لدى بنك فرنسي آخر لتغطية عملياته المحررة باليورو لحساب البنك السوري كما ويفوضه بالسحب على حسابه بالدولار لدى بنك مراسل في نيويورك لتغطية العمليات المحررة بالدولار والمنفذة من قبل البنك الفرنسي المذكور في فرنسا لحساب البنك السوري. ويقوم البنك السوري من جهته بتغطية سحب البنك الفرنسي على مراسليه الآخرين وذلك بتفويضه لأولئك المراسلين بمقابلة سحبات مراسله الفرنسي على حسابه لديه أو بالطلب منهم قيد قيمة عملياته لدى البنك الفرنسي لحساب ذلك البنك لدى مراسله ويترتب على ذلك عادة تبادل أسماء مراسلي البنكين في كل من دول العملات الرئيسية العالمية. لدى اتفاق البنك المحلي مع البنك المراسل على شروط التعامل وشروط فتح الحساب أو شروط تغطية العمليات وحدود التسهيلات يتبادل البنكان الوثائق الخاصة بضبط التعامل الذي قد ينشأ بينهما وتسمى هذه الوثائق Control documents.

ج - وثائق ضبط التعامل مع البنوك المراسلة Control documents

تتكون وثائق ضبط التعامل المتبادلة بين البنوك المراسلة من الأربع فئات

التالية:

- (1) أسماء ونماذج توقيعات الموظفين المفوضين بالتوقيع عن كل من البنكين.
- (2) الرموز البرقية المعتمدة.
- (3) المفاتيح السرية .
- (4) مفاتيح نظام سويفت (Swift categories message types)

1-الموظفون المفوضون بالتوقيع عن البنك List of authorized signatories

في ضوء طبيعة الائتمان التي تميز عمل البنك التجاري عن بقية مؤسسات الخدمات تتولى إدارة البنك تقسيم العمل بين دوائره المختلفة على أساس تخصصي وبحيث تخضع جميع العمليات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في موجودات البنك ومطلوباته إلى المراقبة الثنائية. وفي هذا الإطار وحتى تتأكد البنوك من أن التصرف بموجوداتها ومطلوباتها يتم بشكل أصولي منسجم مع أنظمة وتعليمات البنك الداخلية ولضمان تحقيق مستويات مرضية من الدقة فإنها تضع ترتيبات إدارية داخلية تفوض بموجبها عدداً من الموظفين المنوطة بهم مسؤوليات تخصصية معينة بالتوقيع على المعاملات نيابة عن البنك وتشتت بناء على مبدأ الرقابة الثنائية أن يتم التوقيع المزدوج أي التوقيع من قبل اثنين من الموظفين المفوضين بالتوقيع على كل المعاملات أو بعضها.

ولكي تتأكد البنوك أن التعليمات التي تردها هي فعلاً صادرة عن بنك مراسل، تقوم البنوك بإصدار نشرة بأسماء ونماذج توقيعات الموظفين المفوضين بالتوقيع عنها، وتوزعها على جميع البنوك المراسلة لها. وتتضمن تلك النشرة بالإضافة إلى أسماء ونماذج الموظفين بالتوقيع، الشروط التي يضعها البنك (المصدر للنشرة) للتوقيع على معاملاته.

وقد درجت البنوك فيما مضى على وضع شروط توقيع مطولة ومعقدة مثل حصر بعض التوقيعات بأنواع معينة من العمليات وحصر توقيعات أخرى بحدود مبالغية معينة مما كان يلقي عبئاً كبيراً على البنك المراسل لوجوب تأكده من أن التوقيع

على المعاملة الواردة إليه ليس فقط ضمن توقييع المفوضين بل وأيضاً أنه غير مخالف لشروط التوقيع من حيث نوع المعاملة وقيمتها. وتلافياً لتحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك اتجهت البنوك فيما بعد إلى اختصار شروط التوقيع وعدم ذكر أية شروط سوى تلك الأساسية لضمان تأكد البنك المراسل من صحة معاملاتها. وقامت بالمقابل بتنظيم وتوزيع مسؤوليات التوقيع داخل البنك في إطار تعليمات داخلية تحدد صلاحيات كل من المفوضين بالتوقيع من حيث نوعية المعاملات وحدود قيم أو مبالغ تلك المعاملات التي يستطيع توقيعها.

أما شروط التوقيع الأساسية التي ترد في نشرة التوقيع فتتلخص في بيان عدد فئات الموقعين أي درجات التوقيع. فمثلاً نجد أن فئات الموقعين المتعارف عليها بين البنوك هي فئة " أ " وفئة " ب " في حين قد يكتفي الكثير من البنوك بإدراج أسماء ونماذج المفوضين بالتوقيع دون حصرهم في أية درجات. كما وتتلخص شروط التوقيع الأساسية بذكر عدد التوقييع الواجب توفرها على المعاملة وفيما يلي نموذج عن شروط التوقيع التي تكون مرفقة بأسماء توقييع المفوضين بالتوقيع عن البنك.

نموذج شروط نشرة توقييع:

- أ - يجب أن تحمل أية وثيقة من الوثائق التالية توقيع شخصين مفوضين بالتوقيع على أن يكون أحدهما على الأقل من المفوضين بالتوقيع من فئة " أ " .
- (5) أية وثيقة تتضمن تعليمات بسحب أموال من حسابات مفتوحة باسم البنك.
- (6) أية وثيقة تتضمن التزاماً مالياً على البنك مهما كان نوعه.
- (7) أية وثيقة تتضمن تعليمات تؤدي إلى السحب من موجودات البنك ومحفوظاته الثمينة أو تؤدي إلى تبديل في هذه الموجودات والمحفوظات.
- (8) أية مستندات بوضع أي من موجودات البنك برسم التأمين أو الرهن لصالح فريق ثالث.
- (9) أية مستندات بإلغاء الرهونات أو التأمينات الموضوعة لصالح البنك.

ب - يكتفي بتوقيع واحد من فئة " أ " أو من فئة " ب " لتطهير الشيكات أو السندات عندما تودع قيمتها في حساب البنك أو ترسل برسم التحصيل لحسابه بما في ذلك الشيكات المقدمة لمكتب المقاصة.

يلاحظ من النموذج الوارد أعلاه أن نشرة التوقييع بشكل عام لا تتعرض لكل معاملة على حدة بل تكتفي بذكر مبادئ عامة وأنها مكونة من فئتين "أ" و"ب" من الموقعين وأنها تشترط كون معاملات البنك تحمل توقيعاً مزدوجاً باستثناء المعاملات التي تتم لصالح البنك والتي تكتفي بتوقيع واحد.

2- الرموز البرقية Telegraphic codes

درجت البنوك على استعمال رموز برقية Telegraphic codes وذلك للاقتصاد في تكاليف البرق من جهة وللمحافظة على سرية مراسلاتها البرقية مع البنوك المراسلة لها. وهناك نوعان من الرموز . النوع الأول هو نوع خاص يضعه كل بنك لعملياته والنوع الثاني وهو نوع عام ومتعارف على استعماله دولياً بين جميع البنوك. وبسبب صعوبة العمل بدليل رموز كل بنك على حدة درجت معظم البنوك على استعمال النوع الثاني من الرموز والمسمى رموز بيترسون Peterson codes وهناك عدة طبعات لدليل رموز بيترسون. وتتفق البنوك المراسلة فيما بينها على استعمال طبعة معينة من الدليل المذكور أكثرها انتشاراً كالطبعة الرابعة أو الخامسة مثلاً.

وتقوم رموز بيترسون على أساس إعطاء رمز مقابل كل من الجمل أو أوامر الدفع المهمة والدارجة الاستعمال في المراسلات التجارية وفيما يلي مثلاً عن تلك الرموز .

الرمز	الجملة المقابلة
Abxyl	Please pay beneficiaries less charges نرجو أن تدفعوا إلى المستفيدين بعد خصم عمولاتكم
Blmnd	U.S. dollars بالدولار الأمريكي

Cdmond 1000 1000
Lnmde We credited your account with us value
Today with Same Amount

قيدنا المبلغ لحسابكم لدينا حق اليوم.

ومثالاً عن نص برقية:

العنوان البرقي للبنك المرسل إليه البرقية

"Abxyl Ali al-Mustafeed Blmnd Cdmond Lnmde"

العنوان البرقي للبنك المرسل البرقية

وعند حل رموز هذه البرقية تصبح كما يلي:

"Please pay less charges beneficiary ali-Al-Mustafeed US
Dollars 1000 We credited your account value today with Same
amount"

"نرجو أن تدفعوا إلى المستفيد (علي المستفيد) بعد خصم عمولاتكم 1000 دولار
أمريكي. قيدنا القيمة لحسابكم لدينا حق اليوم.

ويجدر القول هنا أنه منذ ظهور وانتشار خدمات التلكس والفاكس بدأ استعمال رموز بيترسون يضعف أمام سهولة الاتصالات بالفاكس وسريتها وسرعتها وقلة كلفتها. كما وأن نمو حجم التعامل المصرفي المترتب على نمو التجارة الدولية الكبير خلال العقود الأخيرة قد زاد من أهمية سرعة الإنجاز مما ساعد في الإقلال من استعمال الرموز البرقية لما يستغرقه فك تلك الرموز من وقت. قد يتبين من تجميعه ارتفاع الكلفة غير المنظورة لاستعمال الرموز.

3- المفاتيح السرية Test keys

لقد اطلعنا على أهمية الرقابة الثنائية والتوقيع المزدوج في تنفيذ العمليات المصرفية والتي يؤدي تنفيذها إلى التأثير المباشر على موجودات ومطلوبات البنك التجاري. وبالنظر لعدم إمكانية توقيع المراسلات البرقية أو مراسلات التلكس والفاكس تستعيز البنوك عن التوقيع بأرقام يتم وضعها في أول البرقية أو في

آخرها حسب تعليمات المفتاح السري. وتسمى هذه "أرقام سرية" Test Numbers لما يحيط إعدادها من سرية مطلقة.

وتعد هذه الأرقام من خلال نشرة مطوية يرسلها البنك المراسل تحتوي على أرقام عشوائية يصعب حفظها عن طريق أي تسلسل منطقي. ويقسم كل بنك مراسل تلك الأرقام إلى مجموعات ويختلف تقسيم كل بنك مراسل لأرقامه إلا أن تلك الأرقام تقوم على الأسس التالية بشكل عام.

أ - يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام متسلسلة لكل برقية يطلق عليه اسم Prefix or variable.

ب - يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام تقابل اليوم والتاريخ.

ج - يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام تقابل نوع كل عملة من العملات الرئيسية ورقم عشوائي لبقية العملات.

د - تعطى أرقام عشوائية من مجموعة أرقام تقابل المبالغ من صفر إلى مائة ألف ومليون ويزداد على ذلك جمع الأرقام المقابلة لمجموع الأرقام المكونة للمبلغ المحول.

هـ - يعطى رقم ثابت خاص بكل بنك.

هذا ويتفق البنك التجاري مع مراسله على استعمال المفتاح السري لأي من البنكين. وعند تبادل وثائق ضبط التعامل يقوم البنك المراسل بإرسال مفتاحه السري بشكل مجزأ وعلى دفعتين ذلك أن وقوع كامل المفتاح في يد طرف ثالث يتيح له نظرياً أن يتصرف بموجودات ومطلوبات البنك المحلي برقياً كما يشاء. وعند استلام البنك المحلي لكامل المفتاح السري تتولى إدارته إشعار البنك المراسل بذلك ويتم توزيع جزئي المفتاح على الموظفين المسؤولين عن حفظ وإدارة المفاتيح سرية ويكون هؤلاء عادة من المفوضين بالتوقيع عن البنك. وتوزع الإدارة المفتاح السري على جزأين وتمنع تعليمات البنوك الداخلية اطلاع أي من المسؤولين عن الجزأين الأول أو الثاني من المفتاح على الجزء الآخر منه بحيث لا يستطيع أي من

المسؤولين أن يعد رقماً سرياً لوحده. وتنسجم هذه الترتيبات مع مبدأ الرقابة الثنائية والتوقيع المزدوج.

ومن جهة أخرى درجت البنوك على الاحتفاظ بكل من جزئي المفتاح السري في خزانات حديدية تخضع للرقابة الثنائية وفي أماكن متباعدة داخل مبنى البنك لتلافي الاطلاع غير المقصود على جزئي المفتاح السري معاً.

وعلى الصعيد التطبيقي يتم توزيع مجموعات أرقام المفتاح السري بين المسؤولين عن كل من الجزء الأول والجزء الثاني مثلاً بإعطاء الرقم السري الثابت ومجموعة الأرقام المتعلقة بالمبالغ إلى الجزء الثاني وبقية مجموعات الأرقام إلى الجزء الأول وعند ورود المراسلات البرقية التي تحتاج إلى رقم سري يقوم الموظف المسؤول عن الجزء الأول بإعداد مجموعة الأرقام الخاصة بتفاصيل البرقية مثل الرقم المتسلسل ورقم التاريخ واليوم ورقم العملة ومن ثم يحول البرقية إلى الموظف المسؤول عن الجزء الثاني الذي يقوم بإضافة الرقم أو الأرقام المتعلقة بالمبالغ والرقم الثابت ومن ثم بجمع جميع الأرقام مستخرجاً بذلك الرقم السري.

ومن المهم جداً في هذه المرحلة أن يتقيد المسؤولون عن المفاتيح السرية بتعليمات البنك المراسل المتعلقة بإعداد الرقم السري والتي ترد عادة طي المفتاح السري وأن يراعوا الدقة في جمع الأرقام وفي تسجيل البرقية مقابل الرقم المتسلسل وذلك لتلافي تكرار استعمال الرقم المتسلسل أو حدوث خطأ في الجمع يترتب عليه حدوث خطأ في الرقم السري. وغالباً ما يترتب على حدوث أخطاء في الأرقام السرية تحمل البنك المحلي لتكاليف مرتفعة نتيجة لتأخير تنفيذ أمر دفع ما أو ظهور مضاعفات على عملية اعتماد مستندي نتيجة لعدم تعديله في الوقت المناسب. لهذا نرى أنه لا بدّ للبنوك المحلية من إعداد تعليمات داخلية يضمن التقيد بها لتلافي حدوث الأخطاء عند إعداد الرقم السري.

عند وصول البرقية التي تحمل رقماً سرياً إلى المراسل يقوم هذا بحل الرقم السري حسب تفاصيل البرقية وإذا ما تطابق الرقم السري لديه مع الرقم السري

الوارد على البرقية يقوم الموظف المسؤول لدى البنك المراسل بختم البرقية بخاتم خاص يبين تطابق الرقم السري الوارد بها. أما البرقيات الواردة إلى البنك المحلي والتي تحمل رقماً سرياً فيتم حل جزء من الرقم السري لدى المسؤولين عن الجزء الأول من المفتاح السري ومن ثم يتم تحويل البرقية الواردة إلى مسؤولي الجزء الثاني من المفتاح السري الذين يكملون حل الرقم السري بحيث يتطابق مجموع أرقامهم وأرقام الجزء الأول مع الرقم الوارد على البرقية. تختم البرقية عندئذ بما يفيد بأن الرقم السري مطابق ويضيف المسؤولون عن حل الرقم السري توقيعهم على الختم.

وقد تظهر أحياناً أخطاء في الرقم السري ناتجة عن اختلاف أسس احتساب الرقم السري نتيجة للتباعد الزمني إذ قد يستلم المسؤولون في يوم السبت برقية تم إعداد رقمها يوم الجمعة أو قد يتم احتساب رقم برقية تحتوي عدة مبالغ على أساس مبلغ واحد فقط. لهذا وتلافياً للنتائج أو المسؤوليات المترتبة على تلك الأخطاء تدرج البنوك في نهاية البرقية عبارة تبين تاريخ وضع الرقم السري والمبلغ الذي تم إعداد الرقم على أساسه وعلى النحو التالي:

احتسب الرقم السري ليوم الجمعة 20/2 والمبلغ 1900 دولار.

Tested on Friday 20 Feb. for US Dollars 1900

4- مفاتيح نظام سويفت Swift

يرمز اسم SWIFT إلى Society for worldwide interbank financial telecommunication. أي جمعية اتصالات التراسل المالي بين البنوك في العالم. وهي جمعية تعاونية (غير ربحية) مسجلة كشركة مساهمة محدودة المسؤولية Limited liability Cooperative society . وتساهم البنوك الأعضاء في هذه الجمعية في رأسمالها وتدفع رسوم تراسلها فيما بينها إلى الجمعية دورياً وعلى أساس شهري.

ويتميز العمل بنظام سويفت بسرعه ودقته واحتوائه على آليات تحد كثيراً من إمكانية حدوث الأخطاء بالإضافة إلى عناصر لضبط الأمان Message authentication مماثلة للمفاتيح السرية. ومن شأن العمل بنظام سويفت أن يضمن لعملاء البنك خدمة ممتازة وأن يوفر على البنك نفقات معالجة أخطاء تنفيذه لعملياته الخارجية مع مراسليه، وهذا يفسر إقبال معظم بنوك العالم على الاشتراك في هذه الخدمة.

ويتمثل نظام سويفت بتعليمات تطبيقية تفصيلية يتضمنها "كتاب الممارس" user hand book حيث يحدد هذا الكتاب أن جميع العمليات المتبادلة بين البنوك يجب أن تتم بالصيغة المحددة لكل من هذه العمليات وفق النموذج الموحد لها Message text standard وقد جرى تطوير هذه النماذج الموحدة من قبل البنوك المؤسسة للجمعية كما وتم اعتمادها من قبل جميع البنوك الأعضاء فيها. ولهذا تتبها الجمعية الأعضاء الجدد فيها إلى ضرورة إعادة النظر في تعليماتهم التطبيقية الداخلية وتعديلها لتنسجم مع التعليمات التطبيقية المعتمدة لدى الجمعية لأغراض التراسل فيما بين البنوك.

وقد تم تنظيم النماذج الموحدة المذكورة في إطار مجموعتين تتضمن الأولى معلومات عامة عن النماذج الموحدة Standards general information وتغطي هذه المعلومات جميع فئات التراسل مثل شرح كيفية تنظيم بيانات المعلومات. ميزات استعمال النماذج الموحدة ووصف للمفتاح الخاص بتعريف كل بنك عضو في الجمعية ISO bank identifier . أما المجموعة الثانية فهي تتضمن تعريفاً عاماً لكل من بنود النموذج الموحد Standards general field definitions وبالإضافة إلى المجموعتين العموميتين فقد جرى تنظيم النماذج الموحدة المغطية لمراسلات البنوك المتعلقة بجميع عملياتها المصرفية مع مراسليها في الخارج في إطار عشر فئات على النحو التالي:

الفئة الأولى (1) Category مدفوعات العملاء والشيكات.

- الفئة الثانية (2) Category عمليات أسواق الأوراق المالية.
- الفئة الثالثة (3) Category عمليات العملات الأجنبية والأسواق النقدية والمشتقات المالية.
- الفئة الرابعة (4) Category عمليات التحصيل المستندي والنقدي.
- الفئة الخامسة (5) Category عمليات أسواق الأوراق المالية.
- الفئة السادسة (6) Category المعادن الثمينة وقروض التجمعات البنكية.
- الفئة السابعة (7) Category الاعتمادات المستندية والكفالات.
- الفئة الثامنة (8) Category شيكات المسافرين.
- الفئة التاسعة (9) Category إدارة الأموال وأوضاع العملاء.
- الفئة العاشرة (n) Category مجموعات من الرسائل العامة.